المحاضرة الثالثة

التنمية المستدامة : هي عملية تسخير الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية للارتقاء بالأمان والرفاهية ونوعية المعيشة لجميع افراد المجتمع مع المحافظة على الموارد الطبيعية والاستفادة منها بطريقة تضمن عدم نفاذها وضمان توافرها للأجيال القادمة .

رب العمل : هو الشخص او الجهة التي يقدم المهندس لها خدماته مقابل أجر أو بموجب عقد

الظروف القاهرة : هي الحوادث أو الحالات التي تكون خارج السيطرة المعقولة من أي جهة وغير قابلة للتجنب وتمنع المهندس من أداء واجباته والتزاماته وتجعلها مستحيلة أو غير ممكنة، مثل الحروب، الشغب، العصيان المدني، الاضراب الانفجارات، الهزات الأرضية ، الفيضانات وغيرها.

السلوك التعطيلي : هو السلوك الذي يؤدي إلى اتلاف أو تمويه أو تبديل أو إخفاء المعلومات المقدمة أو تقديم معلومات غير حقيقية للجهات المعنية لغرض إعاقة إجراء معين عن طريق الادعاء بوجود شبهات فساد أو احتيال أو اجبار أو تواطؤ فضلاً عن التهديد أو الضغط على جهة معينة لمنعها من الكشف عن معلوماتها أو منع إجراءات التحري .

القانون : مجموعة من قواعد التصرف التي تحدد العلاقات والحقوق بين الأفراد والمنظمات والعلاقة بين الفرد والدولة، وتحديد العقوبات للذين لا يلتزمون بها . تضعها سلطة مختصة في الدولة (السلطة التشريعية) ولا يمكن الغائها أو تعديلها الا بقانون يماثلها قوةً.

اللائحة : هي آلية للتشريع الفرعي وتأتي بعد القانون وهي أدنى منه درجة وتصدر عن جهات تنفيذية ، وتضم اللوائح قواعد تنفيذية وتضم اللوائح قواعد ملزمة وتنقسم إلى لوائح تنفيذية تفسر مواد القانون وتوضحها ولوائح تنظيمية ترتب العمل المؤسسي وتوضح تفاصيل تنفيذه ،فضلاً عن لوائح ضبط تصدر للحفاظ على امن وصحة المجتمع .

المنظمة : هي مجموعة من الأفراد لهم هدف معين ويستعملون طريقة معينة للوصول إلى ذلك الهدف وهي تأسيس شخصية معنوية لها كيان مستقل تدار بواسطة مجلس إدارة منتخب عن طريق الجمعية العامة للأعضاء .

المهندس : هو كل شخص يمارس المهنة الهندسية فعلاً من الحاصلين على شهادة اكاديمية في العلوم الهندسية .

النظام: مجموعة من القواعد أو العادات الثقافية أو الاجتماعية التي تنظم عمل مجموعة معينة فيما بينهم وكذلك تفاعلهم مع المجتمع. ويتكون النظام من عناصر بينها علاقات متبادلة وتشكل وحدة واحدة.

أسس اخلاقيات المهنة

١ـ الايمان بالجمال : لفظ الجمال يشير إلى جاذبية الأشياء وقيمها الخيرة التي تأنس بها النفس البشرية وتتلذذ بها، كما يعبر عنه بأنه تحقيق قيم الحق والخير، كما يعرف الجمال ايضاً بأنه ما تترتب عليه فائدة للإنسان وخيره .

٢ـ الضمير: ويسمى أيضاً الوجدان، وهو ميزان الحس والوعي الذي يمنح الفرد القدرة الفطرية لإدراك الطيب من الاعمال واستحسان الحس واستقباح القبيح واتباع الحق ونبذ الباطل، لذا تكون للفرد القدرة والمعرفة لاتخاذ القرار الصحيح لغرض تمييز نوع الأفعال وتحديد الصالح منها الذي يرضي ضمير الفرد بممارسته والشعور بالندم اذا ما مارس فعلاً خلافه.

٣ـ التعقل : يتجلى هذا المعيار في الرجوع لحكم العقل العملي والذي يعني ادراك أن هذا الشيء مما ينبغي أن يُفعل أو يُترك، وبذلك يمكن ادراك الاخلاق بالاستناد إلى العقل.

٤ـ المصلحة العامة : هي مصلحة الجميع لا الافراد وتتجسد في تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي والتطور، وترتبط المصلحة العامة بالنفع العام الذي يتحقق بدوره عن طريق الأخلاق .

٥_ المعيار الذاتي : يعتمد هذا المعيار على الإفادة من الرغبة الكامنة في النفس البشرية لتحقيق الذات النابع من الجانب الإيجابي لغريزة حب الذات الذي يعمل على تحقيق السعادة والرضا والكسب المعنوي للإنسان وبالتالي ميله للأخلاق الفاضلة .

٦_ التراث والأعراف والتقاليد الحميدة : هذا المعيار نابع من الإرث الحضاري والاجتماعي والقيم المتجسدة عبر حقب زمنية متلاحقة في السلوكيات والتقاليد المحمودة والإيجابية التي تشكل مصدراً كبيراً يمكن الفرد من اتخاذ قراراه حول حسن أو قبح الأفعال .

٧_ القيم الدينية : من المعلوم أن المبادئ الدينية تهذب سلوك النفس البشرية وتزرع فيها قيم تحقيق المنفعة العامة للمجتمع والإنسانية في منهج متكامل يحقق التوازن بين مصالح الفرد والجماعة وتنمية الخلق الفاضل وحمايته من الأفعال المذمومة .

٧_ الشعور بالانتماء للمجتمع: يعد الشعور بالانتماء والارتباط بالمجتمع والسعي لتحقيق مصالحه تلبية لحاجات الإنسان للانتماء والتي تدفعه لفعل ما ترضى عنه المجموعة التي ينتمي اليها ، وعلى هذا الأساس يمكن الإفادة من هذا الشعور في جعله معياراً لتقويم الممارسات والاخذ بما يحقق المصلحة العليا للمجتمع وتصنيفها ضمن الممارسات الممدوحة في اخلاقيات المهنة .

٨_ مطابقة القوانين واللوائح والأنظمة : تعد القوانين نتاجاً لما يريده المجتمع من السلوك المقبول ورادعاً لما ينبذه من الممارسات السلبية أو غير الأخلاقية ، وتعبر اللوائح عن مشاركة السلطات في ترسيخ المسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع، وبذلك تصلح القوانين واللوائح والأنظمة في الاغلب أن تكون مقياس لمقدار مطابقة الممارسات لقواعد السلوك الأخلاقي وتمييز المقبول منها.